من بني حشيش ورداع وريمة ومديريتي المواسط والمعافر

تواصل قوافل الإغاثة الشعبية للنازحين من صعدة وأبناء القوات المسلحة والأمن

محافظات متابعات:

وصلت صباح أمس إلى منطقة حرض قافلة الدعم الشعبي التي تحمل اسم (الوطن أغلى) والمقدمة من أبناء مديرية بني حشيش للنازحين وأبطال القوات المسلحة والأمن بمحافظة صعدة.

وقال الشيخ محمد محمد بشير, إن القافلة مكونة من 250 سيارة محملة بـ 20 ألف كرتون من مختلف المعلبات الغذائية وخمسة آلاف صندوق من فاكهة العنب , إضافة الى الفرش والبطانيات والقمح والدقيق والزبيب وأدوات منزلية وأخرى لحفظ مياه الشرب .

ونوه الشيخ بشير أن أبناء مديرية بني حشيش العام الماضي مثلما شاركوا القوات المسلحة والأمن في دحر عناصر الإرهاب والتخريب من بني حشيش فإنهم هذا العام يقدمون الدعم والمساندة من المعونات الغذائية للنازحين ولأبطال القوات المسلحة والأمن لدحر وطرد هذه العناصر الإرهابية من محافظة صعده وتطهيرها منهم , مؤكدا أن هذه القافلة لن تكون الإسهام الوحيد من قبل أبناء مديرية بني حشيش بل أن قوافل أخرى سيتواصل تقديمها الأيام القادمة.

وعلى الصعيد نفسه تتوجه غدا أول قافلة دعم شعبي مقدمة من القطاع النسوي برداع للنازحين من النساء والأطفال جراء فتنة التمرد والإرهاب في محافظة صعدة .

وقالت عفاف التركي رئيسة القطاع النسائي برداع عضو اللجنة الدائمة إن القافلة مكونة من 24 شاحنة محملة بمختلف المواد الغذائية والتكميلية لاحتياجات النازحات والأطفال, إضافة الى خزانات لحفظ مياه الشرب النقية وأشارت التركي إلى ان النساء برداع استطعن جمع 15 مليون ريال منها 10 ملايين نقدا وخمسة ملايين مواد عينية خلال فترة حملة التبرع والمهرجان الخطابي والتوعوي الداعم للمتضررين والمتضررات من فتنة الارهاب والتخريب التي دشنت يوم الاثنين الماضي في رداع برعاية الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل وتحت شعار المرأة ونيران الفتنه في صعده ،ونوهت الى ان 50 امرأة لمرافقة القافلة حتى المفرق .

وكان القطاع النسوي برداع قد أقام الاثنين الماضي 26 -28 أكتوبر الجاري حملة التوعية والدعم والمساندة لأبناء القوات المسلحة والأمن ولأخواتهن النازحات والمتضررات في محافظة صعده جراء فتنة التمرد والإرهاب.

حضر المهرجان كل من الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ، والدكتورة أروى ذمران المديرة العام لمؤسسة الصالح الاجتماعية الخيرية والدكتورة خديجة زبارة وعليا الضبي وعزيزة بازرعة حرم وكيل محافظة البيضاء لشئون رداع وعفاف التركي حرم حسن عبد جيد عضو مجلس النواب ورئيسة القطاع النسائي، عزة غانم -أستاذة علم النفس بجامعة صنعاء .

وشكرت الدكتورة أمة الرزاق القطاع النسوية على المهرجان وعلى هذه البادرة الطيبة كأول قافلة نسائية لمؤازرة أخواننا النازحين كما أعربت عن أسفها لما يدور في صعده من قتل وتدمير وتشريد .

و أكدت في المقابل إن النصر سيكون حليف القوات المسلحة والأمن بأذن الله مادام هناك شعب يدرك أهمية الدفاع عن بلاده.

من جانبها اكدت عفاف التركي في كلمة القطاع عن أهمية أقامة مثل هذه المهرجانات وأعربت عن أهمية دور المرأة في التصدي لهذه الفئة الضالة وأهمية الدعم الشعبي،وتطرقت في حديثها الى ماتعانية النساء النازحات جراء الفتنة كما اشارت الى موقف المراة برداع الرافض لكل مايهدد امن واستقرار الوطن كما رحبت بالأخوات الحاضرات وحثتهن على العطاء السخي لأجل الوطن ثم بعد ذلك .

وأوضحت ندى الخضر الى ثمانية ملايين ريال تبرعات حيث أكدت ان المرأة في رداع دوما على جدارتها ووقوفها إلى جانب قضايا الوطن وقفة حاسمة وجادة فقد انهالت التبرعات بالمال والمواد الغذائية والملابس والمجوهرات وقد تم تشكيل لجنة لاستقبال التبرعات في الأيام الثلاثة المخصصة والشكر موصول لكل من أعد وجهز لهذا المهرجان برئاسة كلا من رئيسة القطاع النسائي الأستاذة عفاف التركي والأستاذة ندى الخضر مديرة مدرسة الخنساء برداع .

وفي إطار المساندة الشعبية ودعم المتضررين والنازحين جراء الفتنة التي أشعلها المتمردين في محافظة صعده ومديرية سفيان بمحافظة عمران وصلت ظهر أمس الأربعاء الى مديرية حرض والملاحيظ قافلة اغاثة سيرهاابناء محافظة ريمه .

و تضم القافلة أكثر من 150 ناقلة كبيرة محملة بالعديد من المؤن والأغذية ووسائل الإيواء والمواشي.

وأوضح العميد علي سالم الخضمي محافظ المحافظة رئيس القافلة انه تم تقسيمها الى قافلتين الأولى لدعم إبطال القوات المسلحة والأمن والثانية دعما للمدنيين النازحين جراء فتنة التمرد وإنهم سيوصلون هذه المعونات إلى قلب الحدث في محافظة صعده مؤكدا ان هذه القافلة النوعية التي تأتي ضمن مساهمات أبناء محافظة ريمة بكل مديرياتها وقراها لإخوانهم في محافظة صعده والتي يرافقها بعض الأعيان والشخصيات الاجتماعية وبعض أعضاء مجلس النواب والسلطة المحلية والمكاتب التنفيذية في ريمة بكل مديرياتها وقراها لإخوانهم في محافظة صعده احتوت على كميات كبيرة من المواد الغذائية والمؤن المتنوعة ووسائل الإيواء والمواشي من الأغنام والكباش والأدوية والفواكه والحليب والأكلات السريعة والوجبات الطازجة وغيرها فضلا عن الخيام ومستلزمات الأطفال والفرش والبطانيات والتمور.

وأضاف المحافظ الخضمي بان محافظة ريمة تقف صفا واحدا مع الدولة ورجال القوات المسلحة والأمن للقضاء على هذه الفتنة وان أبناء محافظة ريمه قد تدافعوا للتبرع بالدم لإخوانهم المقاتلين والمتضررين منذ الوهلة الأولى حيث شارك أكثر من 1100 متبرع في صنعاء واليوم يرافق هذه القافلة أكثر من 500 متطوع للمشاركة بالدفاع ودرء الفتنة الى جانب المساعدات والمساندة بالأموال فداء لهذا الوطن الغالي ووقوفا ودعما للقيادة السياسية وعلى رأسها فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي ضرب أروع الأمثلة في التعامل مع هذه الأحداث بكل حكمة وعقلانية.

إلى ذلك سيرت جمعية الاعلوم الخيرية بمديريتي المواسط والمعافر أمس قافلة دعم شعبي للنازحين جراء فتنة الارهاب والتمرد الحوثية في صعدة ومساندة ابناء القوات المسلحة والأمن الذين يطاردون فلول عناصر تلك الفتنة .

وقال النائب محمد رشاد العليمي عضو مجلس النواب ان القافلة تتكون من 20 قاطرة تحمل المواد الغذائية والايوائية والمستلزمات الطبية للنازحين الذين تشردوا جراء الفتنة الحوثية في صعدة وتعبيرا عن الاصطفاف الوطني خلف ابناء القوات المسلحة والأمن الذين يخوضون اليوم اشرف البطولات دفاعا عن مبادئ الثورة والوحدة الوطنية .

في كلمة له بمفتتح ندوة (الالتزام بالصكوك الدولية والتشريعات المحلية).. وزير العدل :

لا يوجد في اليمن أي معتقل سياسي والقضاء حريص على احترام حقوق الإنسان

يكفينا فخرا أننا لا نقمع قلما ولا نصادر رأيا ولا نمنع تكوين الأحزاب في إطار الدستور والقانون

صنعاء/سبأ:

أكد وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري أنه لا يوجد في اليمن أي معتقل سياسي. وقال:" إن هذه ميزة نفتخر بها ونرفع أصواتنا بإعجاب بذلك، وأننا في الجمهورية لا يوجد لدينا معتقل سياسي واحد".

وقال في كلمة له يوم أمس الأربعاء بمفتتح ندوة حول "الالتزام بالصكوك الدولية والتشريعات المحلية.. الواقع العملي" نظمتها نقابة المحامين مع فريدرش إيربرت الألمانية ": ليس صحيحا ما ترددة بعض الأصوات حول بعض المعتقلين المخالفين للقانون والمتهمين بأعمال يجرمها القانون، بأنهم معتقلون سياسيون، فمن يرتكب أفعالا مجرمة وهو متهم بهذه الأفعال المجرمة لا يمكن أن يكون معتقلا سياسيا".

لا يوجد دولة في العالم تسمح أن يمس دستورها وقانونها تحت شعار حرية الرأي والتعبير

وأكد أنه بإمكان نقابة المحامين باعتبارها من النقابات الرائدة في اليمن أن تقدم أية أسماء حول معتقلين سياسيين بسبب ما يكتبونه من أفكار أو يعتنقونه من مبادئ وتثبت أن هؤلاء معتقلون سياسيون".

وأشار إلى أن في اليمن 22 حزبا سياسيا تمارس نشاطها بكل حرية ولديها صحفها واجتماعاتها وصحفيوها يكتبون ما يشاؤون من دون أن تتدخل الأجهزة الأمنية أو الأجهزة الخاصة بالضبط القضائي في أعمال هذه الأحزاب ".

وأردف بالقول: "لكن من يخرج عن الدستور والقانون فهو يخرج عن ممارسة النشاط الحزبي والسياسي ويدخل في دائرة الاتهام بارتكاب أفعال مجرمة وفقاً للقانون وفي مثل هذه الحالة لا يمكن أبدا أن يظل هذا الشخص يمارس مثل هذه الأفعال المجرمة قانونا ونتركه، حفاظا على سمعة اليمن وحفاظا على حقوق الإنسان وحفاظا على حرية الرأي، لأنه لا معنى للقانون والدستور إذا لم يطبق ولم يحترم في منع الخارجين عنه."

ولفت وزير العدل بالقول إن اليمن قدمت في سبتمبر الماضي إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف تقريرها حول حقوق الإنسان وتم اعتماده والترحيب به والإشادة بما تضمنه في احترام اليمن لحقوق الإنسان على مختلف الأصعدة ليس في الجانب التشريعي والجانب النظري فحسب بل أيضا في مجال التطبيق العملي حيث حظي تقرير اليمن بتأييد ومباركة الدول الموجودة في مجلس حقوق الإنسان وقُبل هذا التقرير في جنيف في وسائل الإعلام المختلفة بترحيب.

وقال:" إن منظمة دولية ممثلة في مجلس حقوق الإنسان في جنيف حينما تقبل تقرير اليمن وتعتمده فان هذا لا يأتي من فراغ، بل لأنه تم بناءً على معايير علمية وموضوعية مجردة وهو يعكس في حقيقة الأمر ما تقوم به اليمن في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في احترام حقوق الإنسان واقعا مجسدا سواء من خلال النصوص التشريعية المختلفة أو من خلال الواقع العملي".

أكد وزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري أن اليمن ممثلة في أجهزة الضبط القضائي أو السلطة القضائية الممثلة في النيابة العامة والمحاكم تحرص كل الحرص على احترام حقوق الإنسان وما كفلته الاتفاقيات الدولية والدستور والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان سواء كانت هذه الحقوق في مجال تكوين الأحزاب وحرية الرأي وحرية الصحافة أو حرية إبداء الآراء المختلفة.

وقال: " يكفينا فخرا في اليمن أننا لا نقمع قلما ولا نمنع رأيا أن يبديه صاحبه بما يشاء من آراء ولا نمنع تكوين الأحزاب والجمعيات ولكن كل ذلك يكون في إطار الدستور والقوانين ذات الصلة ".

وخاطب المحامين في النقابة " وانتم بصفتكم في نقابة المحاميين أصحاب فكر قانوني وشعار النقابة هو العدل والحق، فلابد أن يكون لكم رأي وقول فصل في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في اليمن من واقع معاش وبمعايير موضوعة مجردة بعيداً عن المزايدة السياسية والمماحكات الحزبية والممارسات الأنانية الرخيصة التي يلجأ إليها البعض بقصد الابتزاز وبقصد تمرير أجندة خاصة بعيدة كل البعد عن الدستور والقانون.

وقال:" لا توجد دولة في العالم مهما كانت متحضرة أو متخلفة تسمح أن يمس دستورها وقانونها تحت شعار حماية حقوق الإنسان أو الرأي أو حرية التعبير".

وأوضح الوزير أن الاتفاقيات الدولية بمجرد المصادقة عليها واستكمال الإجراءات القانونية والدستورية لانضمام اليمن إليها تصبح بقوة القانون والدستور جزءا من نظامنا التشريعي وتصبح ملزمة لكافة الجهات المعنية بتطبيق القانون.

ولفت إلى أن الحكومة خلال الفترة الماضية قامت بمراجعة العديد من القوانين وإجراء عملية مواءمة مع الاتفاقيات الدولية وانها تقدمت بتعديلات إلى مجلس النواب ببعض القوانين وخاصة في مجال قانون العقوبات والأحوال الشخصية والمرافعات وحقوق الطفل.

وقال:" هذه التعديلات على التشريعات القائمة أتت في حقيقة الأمر لكي يتواءم تشريعنا الداخلي مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية.

وأكد بالقول انه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنضم اليمن إلى اتفاقية دولية وان تتركها حبيسة الإدراج من دون أن تقوم بمراجعة شاملة لتشريعاتنا الوطنية مادامت وان هذه الاتفاقية قد أصبحت جزء من نظامنا القانوني الواجب التطبيق أمام الجهات المعنية بتطبيق القانون كل فيما يخصه.

وخلص الوزير في كلمته إلى ضرورة أن تخرج الندوة بتوصيات عملية قابلة للتطبيق، بما يمكن عمله في هذا السياق.. موضحا انه إذا كان هناك نصوص في أي اتفاقيات دولية انضمت إليها اليمن وتتعارض معها نصوص في قوانيننا الداخلية فستكون هذه التعديلات والمقترحات محل دراسة من الجهات المعنية.

من جانبه لفت نقيب المحامين اليمنيين عبدالله محمد راجح إلى أن الجمهورية اليمنية ترتبط بـ56 معاهدة واتفاقية، مؤكدا ضرورة الالتزام بهذه الاتفاقيات.

وأعرب عن أمله في أن تمثل هذه الندوة بداية وخطوة نحو الإحياء المنشود للصكوك الدولية.

فيما أشار الممثل المقيم لمؤسسة فريدريش ايبرت مكتب اليمن فيلكس ايكنبرج إلى أن اليمن من الدول التي صادقت على عدد كبير من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وأعطتها أهمية كبيرة تجسدت من خلال إدماج هذه الاتفاقيات التي صادقت عليها في القوانين اليمنية.

وتناقش الندوة التي تستمر يومين بمشاركة عدد من المحامين والقضاة ووكلاء النيابة عددا من أوراق العمل، الأولى حول المواءمة بين التشريعات الوطنية والاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وثانية حول القوة الإلزامية لنصوص الصكوك الدولية وفقا للنص الدستوري والقوانين المحلية، فيما الورقة الثالثة حول الإشكالات القانونية والقضائية التي تواجه العاملين على إنقاذ القوانين عند تعاملهم مع القضايا والحالات غير المنظمة في القوانين المحلية مع وجود اتفاقيات دولية.

كما تناقش الندوة أوراق عمل حول الحلول العملية لمدى مواءمة الاتفاقيات الدولية للقوانين المحلية ومدى تطبيقها في الواقع العملي، والحماية الجزائية في التشريعات اليمنية لقواعد حقوق الإنسان.

في اختتام ورشة عمل نظمها مشروع تحديث الخدمة المدنية :

المشاركون يوصون الحكومة بإقرار مشروع النظام المعياري لوصف وتصنيف الوظائف

صنعاء/سبأ:

أوصت ورشة العمل الخاصة بالتعريف بمشروع النظام المعياري لتوصيف الوظائف ،الحكومة بإقرار مشروع النظام المعياري لوصف وتصنيف الوظائف بأجزائه وملحقاته المختلفة.

وأكد المشاركون في ختام ورشة العمل التي نظمها على مدى ثلاثة أيام مشروع تحديث الخدمة المدنية بمشاركة مدراء عموم مكاتب وزارة الخدمة المدنية وشئون الموظفين في الوزارات والمحافظات ضرورة وضع خطة وبرنامج زمني من قبل وزارة الخدمة لتنفيذ النظام تدريجيا على مستوى وحدات الخدمة العامة على أن تكون الأولوية للجهات المتمتعة بأوضاع قانونية وإدارية مستقرة وقيام الوزارة بوضع آلية لتطبيق النظام تتضمن الإشراف ،التقييم ،وتحديد دور الخدمة العامة.

كما أوصى المشاركون بإلزام كافة وحدات الخدمة العامة باعتماد النظام المعياري لوصف وتصنيف الوظائف كأساس لممارسة عمليات إدارة الموارد البشرية وفقا للنماذج والإرشادات التنفيذية المعتمدة من وزارة الخدمة المدنية والعمل على تطوير مختلف أنظمة الموارد البشرية انطلاقا من القواعد والأسس التي وفرها نظام التوصيف المعياري.

وطالب المشاركون بتوفير الإمكانات المادية والبشرية لتطبيق النظام مستقبلا بما يضمن تحقيق الأهداف التي وضع من أجلها واستدامة الموارد التي استثمرت في انجازه وفي مقدمتها تطوير معارف ومهارات كوادر الموارد البشرية في الوزارة والجهات المستفيدة من النظام واستيعاب أي ملاحظات تطويرية من الجهات المستفيدة المطبقة للنظام في مختلف المراحل.

وفي ختام الورشة أكد نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات نبيل شمسان أهمية الورشة لتأهيل كوادر الموارد البشرية بالوزارة باعتبارهم المحرك الأساسي لمختلف عناصر الإنتاج..لافتا إلى أهمية الكوادر في إيجاد توصيف وظيفي حديث يساهم في تطوير الهيكل التنظيمي الذي يؤطر سير العمليات وتسلسل الإجراءات ويحدد المهام والصلاحيات والمسؤوليات ويوفر قواعد الرقابة وتقييم الأداء.

وتوقع شمسان أن يساهم المشروع بعد تطبيقه في تحسين وتقوية البناء التنظيمي لأجهزة الدولة ومعالجة الاختلالات المكتسبة في قضايا الموارد البشرية وبناء قواعد نظام الوصف الوظيفي كنظام شامل وحديث للموارد البشرية على مستوى الجهاز الحكومي.

وقال :" إذا ما تم تحديد مهام وواجبات الوظيفة ومستوياتها فإن ذلك سيوفر التنسيق والتكامل مع مختلف وظائف الهيكل التنظيمي ويحقق متطلبات العمل المؤسسي ويحسن أداء العنصر البشري في وظائفه المختلفة".

وأشار إلى أن وزارته عملت خلال السنوات الماضية على تحقيق الإصلاح الإداري وتعميقه في ممارسة وحدات الخدمة العامة من خلال تطبيق سياسات إدارية حديثة لتقوية الأنظمة الأساسية للموارد البشرية، وترشيد حجم الموظفين لتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية، ورسم سياسات الدولة لإعادة الهيكلة والتطوير المؤسسي وتحديث وظائف ومهام الدولة.

ولفت نائب وزير الخدمة المدنية والتأمينات إلى جهود الوزارة في إشراك أجهزة الدولة لتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية المتصفة بمعايير الجودة ورضا المستفيدين وما نفذته الوزارة من أنشطة لتقليص نفقات الموازنة العامة للدولة كتنقية كشف الراتب من الاختلالات غير القانونية وتفعيل نظام الإحالة إلى التقاعد وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات وتنزيل حالات الازدواج الوظيفي والمنقطعين والوهميين.

ويهدف مشروع النظام المعياري لتوصيف وتصنيف الوظائف إلى ترشيد عمليات الاستقطاب والاختيار والتعيين للموظفين الجدد باعتبار الوصف الوظيفي يشكل أساسا يعتمد عليه عند الإعلان عن الوظائف الشاغرة وتحديد شروط شغلها وتحسين النقل والترقية والترفيع وتقييم الأداء وإيجاد هياكل تنظيمية صحيحة وإحداث توافق بين الهيكل التنظيمي والوظيفي وقاعدة بيانات مفيدة في جميع وحدات الجهاز الحكومي.

ويشتمل المشروع على ستة أجزاء تتضمن أسس واعتبارات وصف الوظائف بما فيها الإدارة العليا والإدارات التخصصية والإشرافية والتنفيذية ومجموعة الوظائف الحرفية والخدمية المعاونة ودليلي تقييم الوظائف وتصنيفها وخطة التطبيق.

وقد ناقشت الورشة على مدى ثلاثة أيام أهمية الوصف والتصنيف بمراحله المختلفة والاعتمادية المتبادلة بين مراحل وصف وتصنيف الوظائف ومراحلها وتحليلها وأدوات جمع المعلومات، وتقييم الوظائف والمجموعات الرئيسية لها.